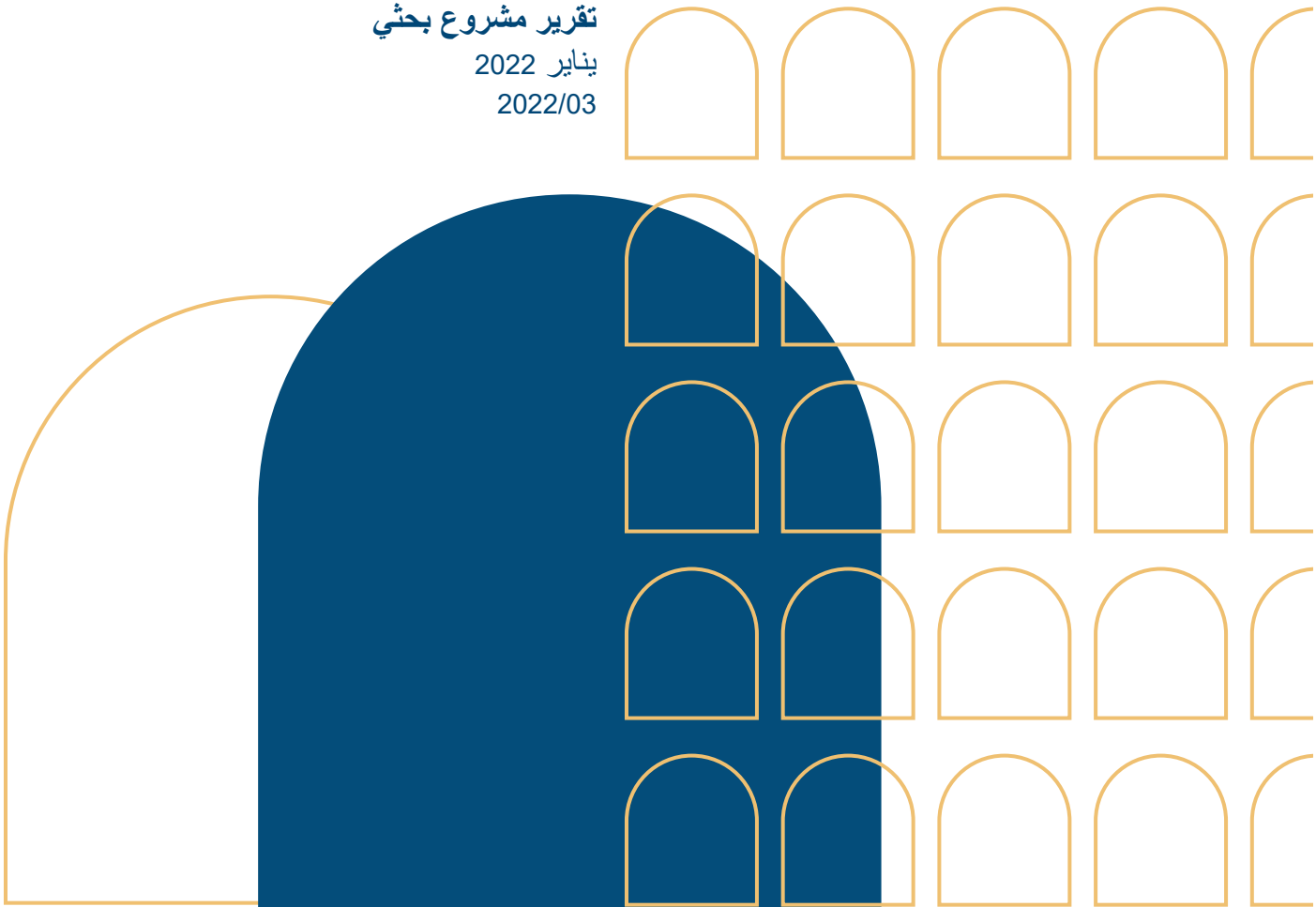


# لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة

جوزيف ضاهر

تقرير مشروع بحثي  
يناير 2022  
2022/03



© European University Institute, 2022. All rights reserved.  
Editorial matter and selection © Joseph Daher, 2022

This work is licensed under the [Creative Commons Attribution 4.0 \(CC-BY 4.0\) International license](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) which governs the terms of access and reuse for this work. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the series and number, the year and the publisher.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Published by  
European University Institute (EUI)  
Via dei Roccettini 9, I-50014  
San Domenico di Fiesole (FI)  
Italy



Funded by  
the European Union

The European Commission supports the EUI through the European Union budget.  
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

# لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة\*

جوزيف ضاهر\*\*

---

\* "منصة الحوار الليبي" تابعة لبرنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية. يرمي المشروع إلى إقامة منتدى للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا، والباحثين الليبيين والدوليين، والجهات الفاعلة الأساسية في المجتمع الدولي، بشأن سياسات أساسية لمستقبل ليبيا.

\*\* جوزيف ضاهر هو أستاذ زائر في جامعة لوزان في سويسرا، ويعمل بدوام جزئي كأستاذ منتسب في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا (إيطاليا). وهو يشارك بشكل خاص في "مبادرة سوريا" في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا (إيطاليا). كما أنه مؤلف كتابي سوريا بعد الانتفاضات، الاقتصاد السياسي لمرونة الدولة، منشورات بلوتو، 2019، وحزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني، منشورات بلوتو 2016.

## الفهرس

3	ملخص تنفيذي .....
4	مقدمة .....
5	1. أسس الاقتصاد السياسي اللبناني - تعميق الاقتصاديات النيوليبرالية .....
5	1.1. الميثاق الوطني وجذور النموذج الاقتصادي اللبناني .....
6	1.2. اتفاق الطائف: تعزيز النموذج النيوليبرالي اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية .....
7	1.3. حقبة رفيق الحريري .....
8	1.4. لبنان بعد الحريري .....
10	2. دور الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في تعزيز النظام الاقتصادي النيوليبرالي .....
10	2.1. الجهات الفاعلة السياسية المحلية الداعمة للنيوليبرالية اللبنانية والمستفيدة منها .....
12	2.2. دور الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في تعزيز النظام اللبناني .....
14	الخاتمة .....
16	المراجع .....

## ملخص تنفيذي

يزداد الاقتصاد اللبناني ضعفاً منذ الأزمة المالية التي بدأت في أكتوبر 2019، بحيث ارتفع معدل الفقر من نسبة 25 في المئة المسجلة عام 2019 إلى 74 في المئة عام 2021. ونتج ذلك بشكل أساسي عن تراجع قيمة الليرة اللبنانية والرفع التدريجي للدعم، لا سيما عن مشتقات النفط، منذ يونيو 2021.

غير أن جذور الأزمة الراهنة في لبنان تعود إلى الاقتصاد السياسي في البلاد وإلى طريقة تطوره منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. فقد تم التركيز باستمرار على الاندماج بشكل أعمق في الاقتصاد العالمي، وأيضاً على نمو القطاع الخاص. ورسخت هذه السياسات النيوليبرالية بعض السمات التاريخية للاقتصاد اللبناني، فظهر نموذج تنموي يركز على المالية والعقارات والخدمات وتشتدّ فيه مظاهر اللامساواة الاجتماعية والتفاوتات بين المناطق.

فاقت هذه السياسات أوجه التفاوت المكاني والاجتماعي في لبنان، سيما وأنها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الاقتصاد السياسي اللبناني التي أخذت منحىً مالياً حاداً، وبتهميش قطاعات هامة مثل الزراعة والصناعة. وأكثر من استفاد من هذه السياسات هي النخب الاقتصادية والسياسية لدى الطوائف، وذلك عبر مختلف خطط الخصخصة وعقود الدولة الموزعة على أساس المحسوبية.

وأدت الدول المجاورة والغربية أيضاً دوراً هاماً في مسار لبنان الاقتصادي. فقد ساعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الإقليمية في تقوية موقع مختلف الفصائل البرجوازية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الجهات الفاعلة الدولية، سواء من الدول أو المؤسسات النقدية، بدور ملحوظ في تقوية النخبة الحاكمة وترسيخ النظام النيوليبرالي في لبنان.

وجاءت الأزمة المالية في أكتوبر 2019 لتزيد من محدودية الاقتصاد اللبناني، فكانت العواقب الاجتماعية والصحية لكل ذلك مهولةً هي أيضاً. وفي هذا السياق، يمكن استخلاص دروس قد تتعلمها لبيبا من تجربة لبنان ما بعد الحرب. والواقع أن لبنان ليس فريداً من نوعه في هذا الصدد. فقد عمد عددٌ من البلدان الخارجة من الحروب و/أو من الأزمات الحادة إلى تحرير الاقتصاد و/أو تعميق التحرير الاقتصادي، وذلك غالباً بمساعدة المؤسسات المالية الدولية.

يزداد الاقتصاد اللبناني ضعفاً منذ الأزمة المالية التي بدأت في أكتوبر 2019.<sup>1</sup> ووسط هذه الأزمة، في أغسطس 2021، وقع انفجار في مرفأ بيروت خلف وراءه أكثر من مئتي قتيل وأكثر من 6500 مصاب و 300000 شخص مشرد. وزادت هذه المأساة بشكل لا يمكن تصوره سوء الوضع الاجتماعي الاقتصادي العسير أصلاً. فارتفع معدل الفقر فجأة من 25 في المئة في عام 2019، إلى 74 في المئة في عام 2021. وشهد أيضاً العمال الأجانب<sup>2</sup> الخاضعون لنظام الكفالة واللاجئون السوريون<sup>3</sup> تردياً في الأوضاع. ونتج ذلك بشكل أساسي عن تراجع قيمة الليرة اللبنانية ورفع الدعم التدريجي، لا سيما عن مشتقات النفط، منذ يونيو 2021. وسجل لبنان أحد أعلى معدلات التضخم في العالم في عام 2021، مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 137.8 في المئة بين أغسطس 2020 وأغسطس 2021، كما انخفضت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 90 في المئة منذ بداية الأزمة.<sup>4</sup> ويُحتمل أن تُصنّف الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة في لبنان ضمن الأزمات المالية العشر الأولى، وربما الثلاث الأولى، التي لم يشهد العالم أشد منها منذ منتصف القرن التاسع عشر.<sup>5</sup>

عانى لبنان من عدم الاستقرار في فترات مختلفة من العقود الثلاثة المنصرمة. ونذكر على سبيل المثال اغتيال رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، الذي تلتها الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006. وأدى الاعتداء الإسرائيلي إلى مقتل أكثر من 1100 شخص وتشريد أكثر من ربع سكان لبنان، وتكبد تكاليف مباشرة تُقدّر بـ 2.8 مليار دولار فيما طال أكثر من 60 في المئة من الضرر قطاع الإسكان.<sup>6</sup> كما نتجت عن الانتفاضة السورية في عام 2011 وعن تزايد التوترات بين السعودية وإيران عواقب سلبية على الاقتصاد اللبناني.

غير أن جذور الأزمة الراهنة في لبنان تعود إلى الاقتصاد السياسي في البلاد وإلى طريقة تطوره منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. فقد تم التركيز باستمرار على الاندماج بشكلٍ أعمق في الاقتصاد العالمي، وأيضاً على نمو القطاع الخاص. ورسّخت هذه السياسات النيوليبرالية بعض السمات التاريخية للاقتصاد اللبناني، فظهر نموذج تنموي يركز على المالية والعقارات والخدمات، وتشتدّ فيه مظاهر اللامساواة الاجتماعية والتفاوتات بين المناطق.

والواقع أن لبنان ليس فريداً من نوعه في هذا الصدد. فقد عمد عددٌ من البلدان الخارجة من الحروب و/أو من الأزمات الحادة إلى تحرير الاقتصاد و/أو تعميق التحرير الاقتصادي، وذلك غالباً بمساعدة المؤسسات المالية الدولية. وكما يشير البروفيسور آدم هنية، لا يجوز اعتبار هذه السياسات مجرد "تكنوقراطية". بل هي محاولات "من أجل إعادة هيكلة التغييرات ودفعها قدماً بطرق كانت ممنوعة سابقاً، وتوسيع قدرة بلوغ السوق بشكل ملحوظ في مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي كانت تسيطر عليها الدولة إلى حينه بشكل كبير".<sup>7</sup>

- 1 اندلعت حركة احتجاجية كبيرة في لبنان في أكتوبر 2019، حين أعلنت الحكومة عن فرض ضرائب جديدة، تشمل الضرائب على تطبيقات المراسلة الفورية مثل "واتساب". وفي الوقت نفسه، حُلّت مع الأزمة نهاية مخطط بونزي الذي كانت المصارف اللبنانية تديره منذ أوائل التسعينيات، عبر تقديم معدلات فوائد مرتفعة من أجل جذب الودائع بالدولار الأمريكي، ثم إقراض الأموال للحكومة.
- 2 معظم هؤلاء العمال هم من النساء القادمات من أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ازدادت مطالبتهن بالعودة إلى الوطن، لا سيما بعد أن ترك المستخدمون مؤخراً المئات منهن مرميات أمام قنصلياتهن، غالباً من دون المال أو الغذاء أو حتى مستندتهن الرسمية. وتمنع عدة عوائق أشخاصاً كثيرين من المغادرة، مثل كلفة السفر والأجور غير المدفوعة وعدم قيام المستخدمين بإعادة جوازات السفر.
- 3 كان حوالي 91 في المئة من اللاجئين السوريين يعولون على أقل من 3.80 دولارًا أمريكيًا في اليوم للعيش في نهاية عام 2020، فيما بلغت تسع من أصل عشر عائلات لاجئة سورية مستويات الفقر المدقع، مقارنةً بنسبة 55 في المئة في عام 2019، وفقاً لمنظمة اليونيسف.
- 4 لجنة الإسكوا (2021)، "الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021)"، الواقع المؤلم والأفاق الغامضة" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3nAPukF>
- 5 البنك الدولي (2021)، "لبنان يغرق نحو إحدى أشد الأزمات العالمية حدة، وسط تقاعس متعمد" (بالإنكليزية)، 1 يونيو، <https://bit.ly/3nObmJi>
- 6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، "التقرير الوطني للتنمية البشرية 2008-2009: نحو دولة المواطن" (بالإنكليزية)، ص. 42. <https://bit.ly/3xsntzq>
- 7 هنية، آدم (2018)، مال وأسواق وأنظمة ملكية: مجلس التعاون لدول الخليج والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر (بالإنكليزية)، كامبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج.

تعتمد هذه الورقة على مجموعة مؤلفات واسعة من الكتب والتقارير والمقالات الصحافية والإعلامية المنشورة في لبنان، بالإضافة إلى أوراق أكاديمية وتقارير صادرة عن مراكز بحثية ومؤسسات نقدية. وهي تبدأ بعرض تاريخ موجز عن جذور النظام السياسي اللبناني، والتوزيع الطائفي للسلطة فيه، وعن نموذج التنمية الاقتصادية المتبع في البلاد، ثم تبحث في تطور الاقتصاد السياسي في لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية وسياساته النيوليبرالية التي ازدادت عمقاً. كما أنها تدرس دور النخبة الحاكمة اللبنانية ودور الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في خدمة مصالح الاقتصاد السياسي في البلد وتعزيزه. وأخيراً، تنظر الورقة في الدروس المستخلصة من التجربة اللبنانية التي يمكن أن تفيد البلدان الخارجة من الحرب.

## 1. أسس الاقتصاد السياسي اللبناني - تعميق الاقتصاديات النيوليبرالية

إن أبرز خاصيتين اتسمت بهما الدولة اللبنانية حتى قبل الاستقلال هما طبيعتها الطائفية واقتصادها الحر. واشتدت هاتان السمتان بعد الحرب الأهلية.

### 1.1. الميثاق الوطني وجذور النموذج الاقتصادي اللبناني

في سبتمبر 1920، مع سقوط الدولة العثمانية، أنشئت دولة لبنان الكبير تحت سلطة الانتداب الفرنسي. وفي خلال الاحتلال الفرنسي للبلاد، ترسخت الطبيعة الطائفية لمؤسسات الدولة اللبنانية، وترسّخ أيضاً دورها كوسيط اقتصادية مع سوريا. وبعد استقلال لبنان في عام 1943، قُسمت السلطة بين مختلف الجماعات الدينية. وكان ذلك مبنياً في البداية على الميثاق الوطني، وهو تفاهم عرفي بين القادة الموارنة والسنة، وعلى دستور عام 1926.<sup>8</sup> ويثبت كلا المستنديين التمثيل السياسي بشكل طائفي، ويؤكدان سيطرة المجتمع الماروني على الرتب العليا في الدولة. فحسب الدستور، يجب أن يكون الرئيس مارونياً، وكان له صلاحيات واسعة، فيما شكّل النواب المسيحيون أيضاً أغلبية في البرلمان بنسبة ستة نواب مقابل خمسة من المسلمين. ووقتئذٍ، كان ذلك يعكس ديمغرافية البلد وهيمنة البرجوازية المارونية على جزء كبير من اقتصاد لبنان، وهو أمر استمرّ حتى الحرب الأهلية.<sup>9</sup>

اضطلعت مؤسسات الدولة اللبنانية بدور ملحوظ في تعزيز الطائفية وتغذيتها في المجتمع من أجل خدمة مصالح النخب الحاكمة. ويحافظ هذا النظام من القوانين وهذا الإطار السياسي، اللذان يخضعان لأسس دينية وبطيركية، على الانقسامات داخل المجتمع، وبالتالي على حكم النخب الطائفية. وتثبتت المؤسسات الانقسامات في البلاد، إذ تعتمد مختلف الحقوق والواجبات على هوية الشخص الدينية وإثنيته. ويشكل هذا النظام (مثل كافة حالات الطائفية) وسيلة لإبقاء الطبقات الشعبية خاضعة للأحزاب السياسية الحاكمة في لبنان.

برز النظام الطائفي في البلاد مع الرأسمالية اللبنانية (التي كانت بدورها مرتبطة بالحكم الاستعماري). ونتيجة موقع الوساطة الذي احتله الاقتصاد اللبناني بين الغرب والعالم العربي، هيمن عليه قطاع الخدمات في العقود التي تلت الاستقلال في عام 1943، فأصبح يشكل 72 في المئة من الاقتصاد اللبناني في عام 1976.<sup>10</sup> وكانت الأعمال المصرفية هي المهيمنة ضمن هذا القطاع. ومقارنةً بالمالية والخدمات، كان الإنتاج الصناعي محدوداً، فلم ينم إقليلاً من 14.52 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1950 إلى 16.7 - 18 في المئة في عام 1974.

8 تعود أصول هذا التوزيع الطائفي للسلطة إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقد بُني في سياق الهيمنة الأوروبية والإصلاحات العثمانية. فمثل إنشاؤه المستويات الاستعمارية (أوروبا) والإمبراطورية العثمانية (المحلية اللبنانية).

9 في عام 1973، كانت البرجوازية المسيحية تملك 75.5 في المئة من الشركات التجارية، و 67.5 في المئة من الشركات الصناعية، و 71 في المئة من المصارف التي يملكها اللبنانيون. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، من المهم الإشارة إلى أن الفجوة بين السكان المسيحيين والمسلمين تقلصت في الفترة المتراحة من الاستقلال إلى الحرب الأهلية، فمن الخطأ نسب الموقع الطبقي حصراً إلى الانتماء إلى طائفة ما (لبكي، بطرس 1988 ب، "الاقتصاد السياسي للبنان المستقل، 1943-1975" (بالفرنسية)، في ميلز ح. د. وشحادة ن. (المحرران)، "لبنان: تاريخ شقاق ووفاق" (بالإنكليزية)، أكسفورد: أي بي تورييس، ص. 166).

10 دوبار، كلود ونصر، سليم (1976) "الطبقات الاجتماعية" (بالفرنسية)، باريس: مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ص. 67.

فتطورت الصناعة اللبنانية على نحو مشابه جدًا للاقتصاد النامي النموذجي المسيطر عليه (أو الهامشي) في تلك الفترة، مع تركيز معظم الإنتاج في الصناعة الخفيفة المنخفضة الأجر.<sup>11</sup> وكان أصحاب الأراضي الكبار يسيطرون على القطاع الزراعي الذي كان يعكس البرجوازية التجارية والمالية وارتباطاتها الوثيقة برأس المال الغربي. وانخفضت الحصة النسبية للزراعة في الاقتصاد الوطني من 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1948 إلى أقل من 9 في المئة في عام 1974، فيما تراجع حصة السكان العاملين في القطاع من 48.9 في المئة في عام 1959 إلى 18.9 في المئة في عام 1970.<sup>12</sup>

بحلول أوائل السبعينيات، كان المجتمع اللبناني يتسم بعدم المساواة الاجتماعية والمناطقية والطائفية الحادة نتيجة نموذج الاقتصادى وبعض العوامل التاريخية.<sup>13</sup> وقُدِّر في عامي 1959 و 1960 أن 4 في المئة من "الأغنياء جدًا" كانوا يستحوذون على 33 في المئة من الدخل القومي، مقابل حصول الفئة الأفقر من السكان التي كانت نسبتها تبلغ 50 في المئة على 18 في المئة فحسب.<sup>14</sup> ومن المؤشرات الأخرى على عدم المساواة حيازة 3 إلى 4 في المئة من الأسر على 84 في المئة من مجمل المدخرات حتى منتصف الستينيات.<sup>15</sup> وبعد الاستقلال، استمرت الأقلية الحاكمة الصغيرة في السيطرة على الدولة والاقتصاد. فبين عامي 1920 و 1972، كان 245 نائبًا في البرلمان يمثلون أبرز العائلات اللبنانية. وبحلول عام 1972، وبعد حوالي 50 عامًا من الحياة البرلمانية، أصبح عدد النواب 359: وقد ورث 300 منهم مقاعدهم بسبب الروابط العائلية. وفي غضون ذلك، بقيت التفاوتات الكبيرة قائمة بين الوسط (جبل لبنان وبيروت) والأطراف (ضواحي بيروت وجنوب لبنان و عكار والبقاع). فكان الدخل السنوي للفرد في بيروت يُقدَّر بمبلغ 803 دولارات أمريكية في أوائل السبعينيات، فيما لم يتجاوز 151 دولارًا في جنوب لبنان.<sup>16</sup>

اعتمدت النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة في لبنان على هذا النظام السياسي الطائفي وعلى الاقتصاد الحر في البلاد لتوسيع سلطتها، وهو أمر ترسخ أكثر فأكثر بعد نهاية الحرب الأهلية.

## 1.2. اتفاق الطائف: تعزيز النموذج النيوليبرالي اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية

شكل اتفاق الطائف<sup>17</sup> لعام 1989، الذي وُضع في نهاية الحرب الأهلية،<sup>18</sup> توافقًا سياسيًا جديدًا بين النخب اللبنانية. وعزز الانقسام الطائفي للسلطة، فيما قوّى موقع السنة والشيعية في النظام السياسي.<sup>19</sup> فكان الاقتصاد السياسي اللبناني يتسم بنظام طائفي هش تسيطر عليه برجوازية سنية متنامية. وكان هؤلاء السنة الأثرياء تحت قيادة رفيق الحريري ومليشيات مختلفة استولت على جزء كبير من البلاد كنتيجة للحرب الأهلية (أنظر أدناه).

11 المرجع نفسه، ص. 76-80.

12 نصر، سليم (1978)، "خلفية للحرب الأهلية: أزمة الرأسمالية اللبنانية" (بالإنكليزية)، تقارير مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، العدد 73، ص. 13.

13 تتألف أطراف لبنان (البقاع والشمال والجنوب) بمعظمها من المسلمين وهي أقل تطورًا من جبل لبنان الماروني مثلًا. ولم تكن هذه المناطق قد اختبرت بعد الاضطراب الاجتماعي أو ثورات الفلاحين أو التوسع السريع في الزراعة المصدرة التي سبق أن حولت جبل لبنان الذي انخرط في الاقتصاد العالمي الرأسمالي منذ زمن طويل يعود إلى القرن التاسع عشر.

14 المعهد الفرنسي للأبحاث ودراسات التنمية المذكور في فرسون، كارن وفرسون، سميح (1974)، "الطبقة وأنماط الارتباط بين الأقارب في لبنان المعاصر" (بالإنكليزية)، مجلة الأنثروبولوجيا الفصلية، المجلد 47، العدد 1، ص. 95-96.

15 كسبار، فواد (2004)، "اقتصاد لبنان السياسي، 1948-2002: في حدود الليبرالية الاقتصادية" (بالإنكليزية)، لايدن: دار بريل للنشر، ص. 76.

16 طرابلسي، فواز (2007)، "تاريخ لبنان الحديث" (بالإنكليزية)، لندن: منشورات بلوتو، ص. 161.

17 كان اتفاق الطائف في 22 أكتوبر 1989 نتيجة اتفاق سعودي وأمريكي وسوري فُرض على النواب اللبنانيين.

18 دامت الحرب الأهلية اللبنانية حوالي 15 عامًا وأسفرت عن مقتل 71328 نسمة وإصابة 97184. وتبدلت ديمغرافية لبنان في هذه الفترة بسبب عمليات النزوح من بعض المقاطعات قام بها 670000 مسيحي و 157500 مسلم. وكان ذلك يعني تزايد التجانس الطائفي في مختلف المقاطعات، وما يقابله من فصل بين السكان على أساس طائفي - وهي نماذج ستدوم في البيئة التي تلت الحرب الأهلية. ولم يعد أكثر من 30% من النازحين إلى ديارهم بعد الحرب الأهلية. وإلى ذلك، غادر حوالي ثلث سكان لبنان البلد في خلال الحرب الأهلية، ويُقدَّر أن عددهم هو 894717.

19 بالإضافة إلى ذلك، أتاح اتفاق الطائف لسوريا الهيمنة على البلاد بحكم الواقع، وهو وضع أيدته الولايات المتحدة في عام 1990 بعد المشاركة السورية في العملية العسكرية بقيادة الولايات المتحدة والأمم المتحدة ضد العراق في ذلك العام.



شملت التحولات السياسية توسيع صلاحيات رئيس الوزراء (وهو مسلم سني)، فيما قلّصت صلاحيات الرئيس (وهو مسيحي ماروني). ولم تعكس هذه التغييرات التغيرات الديمغرافية فحسب، بل أيضًا ضعف البرجوازية المارونية المتزايد وصعود ما يوازيها من السنة والشبيعة. وعلاوة على ذلك، ازدادت نسبة المسلمين مقابل المسيحيين في البرلمان اللبناني الجديد إلى ستة مقابل ستة بعد أن كانت خمسة مقابل ستة. ورُفعت مدة ولاية رئيس مجلس النواب اللبناني، وهو منصب يشغله شخص من الطائفة الشيعية، إلى أربع سنوات (مع حماية هذا الرئيس من التصويت لعزله في خلال العامين الأولين).<sup>20</sup>

عمّق اتفاق الطائف أيضًا بشكل ملحوظ النظام الاقتصادي الحر في البلد، وركّز على زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، تم التشديد على النيوليبرالية في لبنان عبر فتح الاقتصاد أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية. وتوجّهت هذه الاستثمارات بشكل أساسي نحو القطاعات المصرفية والمالية والعقارية، ما عمّق أكثر بعد طبيعة الاقتصاد ذات الطابع المالي الكبير، فيما أضعف وزن قطاعي الزراعة والتصنيع. وفي هذا الصدد، اتبع لبنان الديناميات الاقتصادية العامة السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أوائل التسعينيات، التي تشمل خصخصة السلع العامة وتحريرها، لا سيما في القطاعات التجارية والعقارية والمالية.

### 1.3. حقبة رفيق الحريري

بدأت معالم التقدّم الملحوظة في خطط إعادة الإعمار تظهر بعد أن أصبح رفيق الحريري رئيسًا للوزراء في عام 1992. وهدفت رؤية الحريري للاقتصاد السياسي في لبنان إلى تحرير تدفقات رؤوس الأموال ورفع القيود عن نظام الضرائب كوسيلة لجذب رأس المال الأجنبي من أجل الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية.<sup>21</sup>

أما الخطوط العريضة لخطط إعادة الإعمار الخاصة بحكومة الحريري فوصفتها وثيقة بعنوان "أفاق 2000، لإعادة الإعمار والإنماء"، التي كانت عبارة عن برنامج إنفاق في مختلف القطاعات والمناطق قيمته 14.3 مليارات دولار دام من عام 1993 حتى عام 2002. وفي عام 1994، ارتفعت ميزانية البرنامج إلى 18 مليارًا على مدى ثلاثة عشر عامًا من 1995 إلى 2007.<sup>22</sup> وعكس التوزيع الجغرافي الخاص بتمويل إعادة الإعمار عدم المساواة بين المناطق كما كان الوضع قبل الحرب الأهلية. فنُقذ ثمانون في المئة من الاستثمارات في بيروت وجبل لبنان.

اتسمت هذه المشاريع بطمس الفوارق بين الأملاك العامة والخاصة ورسخت سلطة الحريري السياسية والمالية المتوسعة. وأشهر مثال على ذلك هو حالة شركة "سوليدير" الخاصة. فكانت عائلة الحريري أهم صاحب أسهم في سوليدير والقوة الرائدة في الضغط من أجل تحقيق مصالح الشركة. وتم تقديم حقوق حصرية لسوليدير من أجل ترميم البنى التحتية وبناء منطقة وسط بيروت التجارية، وزعم أصحاب الأملاك أن سوليدير استحوذت قسرًا على أملاكهم بأقل من قيمتها في السوق.<sup>23</sup> وتمثل الهدف الأساسي لمشروع سوليدير في تعظيم الربح بهدف إعالة الجزء الراقي والفاخر من السوق: أي الفنادق وبيع التجزئة وعمليات الإنماء السكني. وسعت عملية الحريري لإعادة إعمار وسط بيروت إلى تقديم نفسها كالخيار الوحيد المتوفر لاستعادة مدينة بيروت مكانتها كمركز للتمويل والتجارة الدوليين.<sup>24</sup>

بحلول أواخر التسعينيات وأوائل القرن الواحد والعشرين، نُفذت مجموعة جديدة من السياسات النيوليبرالية والتدابير التقشفية من أجل معالجة العبء المالي الثقيل المترتب عن الدين العام المتزايد وخدمة الدين المرتفعة نسبيًا بشكلٍ رسمي. وبحلول عام 1996، أُوقفت الأجور الحكومية في الإدارات العامة وأُلغيت الزيادات التلقائية للأجور.

20 طرابلسي، فواز (2014)، "الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان" (بالإنكليزية)، مؤسسة هاينريش بول، ص. 72. <https://bit.ly/3CTA27D>

21 مجموعة الأزمات الدولية (2010)، "السياسة في لبنان: الطائفة السنوية وتيار المستقبل بزعامة الحريري" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3577TfL>

22 مقدسي، سمير (2004)، "دروس لبنان: اقتصاديات الحرب والإنماء" (بالإنكليزية)، لندن: أي بي تورييس، ص. 119.

23 المرجع نفسه، 83.

24 منكو، تمام (2004)، "سوليدير: معركة مقاطعة وسط بيروت" (بالإنكليزية)، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. قسم الدراسات الحضرية والتخطيط العمراني، <https://bit.ly/3INy8tJ>

وفي هذا السياق، انخفضت الأجور الحقيقية بشكل ملحوظ كنتيجة لزيادة التضخم (إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 120 في المئة تقريباً من عام 1996 حتى عام 2011).<sup>25</sup> وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت ضريبة قيمة مضافة جديدة بنسبة 10 في المئة على السلع والخدمات. وإلى ذلك، خفّضت الحكومة في عام 2001 الحصة التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 38.5 في المئة إلى 23.5 في المئة.

اشتدت الخصخصة في أوائل القرن الواحد والعشرين مع إقرار قانون جديد أنشأ المجلس الأعلى للخصخصة الذي سيبيع شركات القطاع العام. وفي عام 2002، اعتمدت تشريعات جديدة لخصخصة قطاعات الكهرباء والاتصالات والمياه. وفي خلال هذه الفترة، أُعيدت أيضاً هيكلية المحطة التلفزيونية التابعة للدولة وطيران الشرق الأوسط، ما أدى إلى فصل ألفي موظف عن العمل.

وضمن جهود حكومة الحريري لمحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، سنّ قانون جديد حول الاستثمارات في عام 2001 أنشأ "نقطة خدمات شاملة" لمستثمري القطاع الخاص.<sup>26</sup> وتم أيضاً تبني قانون آخر سعى إلى جذب الأملاك أو الصناديق العقارية. فأزيلت القيود عن ملكية العقارات وفُرضت ضرائب على المستثمرين الأجانب بنفس مستوى تلك المفروضة على المواطنين اللبنانيين.

## 1.4. لبنان بعد الحريري

اتبعت الحكومات الوطنية اللبنانية المتعاقبة أنواعاً مشابهة من السياسات بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان في عام 2005. فعلى سبيل المثال، في عام 2017، اعتمد القانون رقم 48 الذي نظم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشملت المبادرات المتعلقة بهذه الشراكات، من جملة أمور أخرى، إدارة عدادات وقوف السيارات في بيروت، والسوق الحرة في مطار رفيق الحريري الدولي، وإدارة النفايات الصلبة، والخدمات البريدية.<sup>27</sup>

إثرائتباع هذه السياسات، أصبحت الخدمات تشكل 78.85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2019، فيما شكل التصنيع 5.6 في المئة والزراعة 3 في المئة منه.<sup>28</sup> وانعكس أيضاً ضعف القطاعين الإنتاجيين هذا في الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتحويلات المغتربين اللبنانيين. وتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار العقاري والمرتبطة بالسياحة على مدى العقدين الماضيين، فيما تراوح معدله بين ملياري وثلاثة مليارات دولار منذ عام 2010.<sup>29</sup>

أتى أحد المصادر المهمة الأخرى لرأس المال الأجنبي من المغتربين اللبنانيين، إذ شكلت التحويلات ما معدله 15 و 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. وبقيت التحويلات على مر السنوات ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني، فبلغ التدفق سنوياً منذ عام 2008 معدلاً يقارب 7 مليارات دولار، وشكّل بأعلى مستوياته 24.66 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.<sup>30</sup> وبين عامي 2005 و 2015، جذب لبنان حوالي 94 مليار دولار من رؤوس الأموال. واستُخدم نحو 72 ملياراً من هذه الأموال، وهو مبلغ يمثل 70 في المئة من المبلغ الإجمالي، لشراء العقارات والمنتجات الاستهلاكية المستوردة، بينما وُضع نحو 22 ملياراً في المصارف، لا سيما من أجل تمويل دين الدولة (أنظر أدناه).<sup>31</sup>

25 زراقت، مهي (2014)، "ألف باء سلسلة الرتب والرواتب"، الأخبار، <https://bit.ly/3DOPOIO>

26 نسناس، روجيه (2007)، "نهوض لبنان نحو رؤية اقتصادية اجتماعية" (بالإنكليزية)، بيروت: دار النهار، ص. 87

27 كوستانيان، ألبير (2021)، "خصخصة الأصول العامة في لبنان، لا حلول عاجائية للأزمة" (بالإنكليزية)، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، <https://bit.ly/3DKajza> ، ص. 13

28 بيانات البنك الدولي، "لبنان"، <https://bit.ly/3Ha68yZ>

29 بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي 13.6 في المئة في عام 2009، فوصلت إلى حوالي 4.8 مليارات دولار، ما شكّل أعلى معدل للاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية. وأحد الأسباب الرئيسية للتدني اللاحق في الاستثمار الأجنبي المباشر هو توقف التدفقات الاستثمارية الكبيرة من أحد أبرز مصادر لبنان الرأسمالية، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي.

30 بيانات البنك الدولي، "لبنان"، <https://bit.ly/3Ha68yZ>

31 موريل روزوليه وسحر العطار (2019)، "من جمهورية تجارية إلى رأسمالية ريعية - قصة فشل" (بالإنكليزية)، كوميرس دي لوفان، <https://bit.ly/3oVpam2>

بقي الاقتصاد السياسي اللبناني ما بعد الحرب الأهلية يتسم بتنامي عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية. وعكست بنية الودائع المصرفية ذلك: فابتداءً من عام 2018، كانت نسبة 0.8 في المئة من الحسابات (24421 حساباً) تسيطر على 51.8 في المئة من الودائع (85,286 مليارات دولار)، فيما سيطرت نسبة 60.5 في المئة من الحسابات (1749104) على 0.5 في المئة فحسب من الودائع (935 مليون دولار).<sup>32</sup> وإلى ذلك، لم يكن حوالى 44 في المئة من سكان لبنان في عام 2019 يتمتعون بأي تغطية للتأمين الصحي بحسب مكتب الإحصاء المركزي، فيما لم يتمتع العمال الأجانب المؤقتون، الذين يُقدَّر عددهم بأكثر من مليون، بالحماية الاجتماعية.<sup>33</sup> وعلاوة على ذلك، وجد نصف العمال وأكثر من ثلث مزارعي البلد أنفسهم تحت خط الفقر في عام 2018، فيما شكّل العمال غير المنظمين، الذين لا يستفيدون من أي حماية من أرباب عملهم، 55 في المئة من القوى العاملة.<sup>34</sup>

كانت عدم المساواة بين المناطق ملحوظة. فتبقى مناطق الأطراف، كلبان الشمالي ووادي البقاع وجنوب لبنان، مهمشة ومتخلفة، بينما لا تزال منطقتا بيروت وجبل لبنان تشكلان محرك النمو الاقتصادي. ووفق إدارة الإحصاء المركزي في عام 2012، بلغ عدد المؤسسات (التجارية) في محافظة شمال لبنان 17000 فحسب، مقارنةً بـ 73000 في جبل لبنان و 72000 في بيروت.<sup>35</sup> ولم يضم شمال لبنان في عام 2015 سوى 2000 أو 7 في المئة من شركات التصنيع العاملة في البلد، وفقاً لجمعية الصناعيين اللبنانيين. وكانت هذه النسبة أدنى بكثير من النسبة المسجلة في جبل لبنان (65 في المئة) على امتداد مساحة موازية، فيما تضم بيروت وحدها 12 في المئة من العدد الإجمالي. وفي نهاية سبتمبر 2017، كان 53 في المئة من 630000 شخص بلغوا سن العمل في لبنان الشمالي عاطلين عن العمل، حسب تقرير صادر عن البنك الدولي.<sup>36</sup> وكان الفقر أكثر حدة في بعض أجزاء شمال لبنان، لا سيما في طرابلس وضواحيها. وفي مدينة طرابلس، قُدِّر وصول معدل الفقر إلى 60 في المئة بحلول نهاية العام 2019، وتبقى الرعاية الصحية ما دون المستوى المطلوب، فيما تسجّل المدينة أعلى معدلات التسرب والبطالة والامية لدى الإناث في البلاد. ولم يتم تنفيذ أي مشروع إنمائي واسع النطاق منذ التسعينيات.<sup>37</sup>

على صعيد أشمل، يسجل لبنان أحد أعلى مستويات التفاوت في توزيع الثروة في العالم، وأحد أعلى مستويات تركز أصحاب المليارات للفرد الواحد. ففي عام 2019، كان أغنى 10 في المئة من البالغين يملكون 70.6 في المئة من ثروة البلد.<sup>38</sup> وفي الوقت نفسه، كان أثرى 10 في المئة من الأغنى في البلد يحصلون على ما يتراوح بين 49 و 54 في المئة من الدخل القومي بين عامي 2005 و 2016: فكان المنتمون إلى الطبقة الوسطى الذين تبلغ نسبتهم 40 في المئة يتقاضون 34 في المئة، وكانت الفئة الأفقر التي تشكّل 50 في المئة من السكان (ومن بينهم اللاجئون والعمال المهاجرون الأجانب) تتلقى بين 12 و 14 في المئة.<sup>39</sup> وانعكس تركز السلطة هذا أيضاً في تسريب "وثائق باندورا" حيث وردت أسماء مئات المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال اللبنانيين، من بينهم رئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي. فكتشفت هذه الوثائق كيف تخفي النخبة المالية الدولية ثروتها في ملاذات ضريبية غامضة في الخارج.<sup>40</sup> وشركات لبنان البالغ عددها 346 هي في الحقيقة العميل الأهم لدى شركة "ترايدنت ترست" المتخصصة في توطيد الشركات الخارجية. وعلى سبيل المقارنة، يسبق لبنان بأشواط المملكة المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية في هذا الصدد مع 151 شركة.<sup>41</sup>

32 نبيل عبدو ودانا عابد ونزار عواد وبشير أيوب (2021)، "صندوق النقد الدولي ولبنان: المضي قدماً في مسار طويل" (بالإنكليزية)، أوكسفام، <https://bit.ly/3Edr7L8>

33 مكتب الإحصاء المركزي (2019)، "التأمين الصحي والأمراض المزمنة"، <https://bit.ly/310vI9A>

34 مكتب الإحصاء المركزي (2019)، "إحصاءات القوى العاملة"، <https://bit.ly/310vI9A>

35 أبو زكي، رشا (2012)، "رحلة المئة عام بحثاً عن طعام"، الأخبار، <https://bit.ly/3FRcnGX>

36 حاج بطرس، فيليب (2017)، "الصناعيون يطعمون في شمال لبنان" (بالفرنسية)، لوريون لوجور، <https://bit.ly/3cT0800>

37 الحاج، أن ماري (2021)، "طرابلس، مدينة متروكة للفقر" (بالفرنسية)، لوريون لوجور، <http://bit.ly/3qe8CUH>

38 لجنة الإسكوا (2020)، "الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/32r9qhP>

39 قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية، "عدم مساواة الدخل، لبنان، 2005-2014" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3EXSEFn>

40 الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين (2021)، وثائق باندورا (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3JMqn7S>

41 حازم الأمين، هلا نصر الدين (2021)، "صندوق باندورا يزيل الغطاء عن لبنان المفلس" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3lorx8H>

## 2. دور الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في تعزيز النظام الاقتصادي النيوليبرالي

اتسمت النيوليبرالية اللبنانية، في العقود الثلاثة التي تلت الحرب الأهلية، بإعادة الهيكلة على أساس حضري وإضفاء الطابع المالي على الاقتصاد، المرتبط بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وقد دعمت مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية السمات الاقتصادية والسياسات النيوليبرالية اللبنانية وزيادة من قوتها. وأدى ذلك إلى حدوث أزمة مالية واقتصادية في أكتوبر 2019.

### 2.1. الجهات الفاعلة السياسية المحلية الداعمة للنيوليبرالية اللبنانية والمستفيدة منها

برزت نخبة اقتصادية جديدة في لبنان في خلال الحرب الأهلية وبعدها، وجاءت لتنافس البرجوازية التجارية والمالية، التي هربت من البلاد أثناء النزاع. وكنتيجة لذلك، تشكلت برجوازية جديدة عبر اندماج مختلف أقسام الرأسماليين وهم: "رواد أعمال الخليج" الأثرياء الذين جمعوا ثروات طائلة في الخليج (وأبرزهم رفيق الحريري)؛ والمهاجرون الأغنياء العائدون إلى البلد (لا سيما الشيعة من غرب أفريقيا)؛ وبعض المستفيدين من الحرب ورجال الأعمال الأثرياء الجدد الذين كانوا مرتبطين بالمليشيات. وإلى ذلك، أصبحت العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والبرجوازية السنية أقوى.

جسد رفيق الحريري هذا النموذج إذ كانت علاقاته قوية مع السعودية، وقد جمع ثروة هائلة في قطاع البناء والأعمال العامة في المملكة. وفي لبنان، أنشأ شبكة مستقلة من الخدمات والأنشطة الخيرية، بما فيها توفير التعليم والرعاية الصحية والوظائف والأغذية والمساعدات المالية، مستهدفاً المجتمعات السنية، لكنّ سخاءه طال أيضاً المجتمعات الأخرى.<sup>42</sup> فمنحته شبكة الأعمال هذه قاعدة اجتماعية في نظام البلد القائم على المحسوبية.

بشكل عام أكثر، تعززت طبيعة النظام السياسي القائمة على المحسوبية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية عبر الخدمات الاجتماعية والتوظيفات العامة التي استُخدمت لدعم القواعد الشعبية الخاصة بالأحزاب السياسية في البلاد. فامتلات المناصب في الوزارات والمؤسسات مثلاً بالمنتسبين إلى الأحزاب وأنصارها. غير أن طبيعة التوظيف الحكومي لم تحقق التكافؤ من حيث التوزيع على مختلف المؤسسات، فمن أصل 300000 موظف عام لبناني في عام 2019، كان عدد يتراوح بين 120000 و 150000 ناشطاً في قوى الأمن والجيش اللبناني.<sup>43</sup> وكانت رواتب الطاقم العسكري ومنافعه تشكل خط الميزانية الأهم ضمن وظائف القطاع العام، إذ وصلت إلى 63.1 في المئة في عام 2017.<sup>44</sup> وفي الوقت نفسه، أنشئت مؤسسات جديدة بعد الحرب الأهلية، بما فيها مجلس الإنماء والإعمار وصندوق المهجرين وصندوق الجنوب، وكان كل منها يخدم أحزاباً سياسية معينة.

كانت مختلف فصائل البرجوازية اللبنانية منخرطة إلى حد كبير في القطاعات التي شملت الأعمال المصرفية والتجارة (من واردات وصادرات في آن) والإنماء العقاري/الإعمار عبر تجمعات كبيرة تملكها العائلات. ويرتبط هذا التوزيع القطاعي للفوائد الاقتصادية بشكل النيوليبرالية الذي تم التحدث عنه أعلاه. وقد طبعه أيضاً تداخل كل من الوسطيين السياسيين والاقتصادي بشدة، إذ تبوأَت هذه العائلات الكبيرة مناصب رفيعة المستوى في الأعمال المصرفية والتجارة والحكومة. وقد يكون المثال الأبرز على ذلك هو سعد الحريري، رئيس "تيار المستقبل" وصاحب معظم الأسهم في بنك البحر المتوسط (42.24 في المئة). وترأس مجلس إدارة هذا المصرف وزيرة المال والداخلية السابقة

42 مجموعة الأزمات الدولية (2010)، "السياسة في لبنان: الطائفة السنية وتيار المستقبل بزعامه الحريري" (بالإنكليزية).

43 حسب دراسة أجرتها صحيفة النهار في عام 2019، من أصل نحو 300000 موظف حكومي، لا يعمل سوى 25000 (8 في المئة) في الإدارة العامة، مع توظيف الأغلبية في القوات المسلحة (40 في المئة) والمؤسسات العامة (مثل شركة كهرباء لبنان أو إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية، 38 في المئة) والتعليم العام (15 في المئة). وإلى ذلك، لم يملك عدد كبير من الموظفين الحكوميين، خارج القوات المسلحة، أي عقد ثابت، بل تم توظيفهم كـ"مياومين".

44 حبيب، أسامة (2018)، "منافع نهاية خدمة الموظفين الحكوميين هي قبلة موقوتة" (بالإنكليزية)، ذا ديلي ستار، <https://bit.ly/3m48YNE>



التابعة له ربا الحسن. أما شقيقه فهد الحريري فيملك أيضاً 12.25 في المئة من أسهم بنك عودة، عبر صندوق استثمار "إف آر إتش"<sup>45</sup>.

لوحظ هذا التداخل بين النخب السياسية والاقتصادية اللبنانية في سياسات الدولة، التي أفادت القطاع المصرفي. فقدّمت الحكومات المتعاقبة معدلات فوائد مرتفعة جداً على سندات الدين العام، التي اشترتها المصارف اللبنانية مباشرةً أو من خلال مصرف لبنان. ومن ناحية أخرى، وقرت هذه المصارف معدلات مغرية للمودعين، مع اعتماد هوامش مرتفعة نسبياً. وحسّن النظام في نهاية التسعينيات من أجل بلوغ سعر صرف مهندس اصطناعياً للدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية في عام 1997، مع إدراج القيمة المعادلة لليرة اللبنانية ودين الدولة بالدولار، ما غدّى تدفق رأس المال. وبين عامي 1993 و 2019، سددت الدولة اللبنانية 87 مليار دولار كفوائد للمصارف. وفي خلال هذه الفترة، ارتفع الدين العام من 4.2 إلى 92 مليار دولار، وهو ارتفاع فاقت نسبته 2000 في المئة، فيما توسعت أصول المصارف بنسبة فاقت 1300 في المئة (محققاً مجموع 248.88 مليار دولار)، وازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تزيد عن 370 في المئة.<sup>46</sup> وبالإضافة إلى ذلك، تفاقمت الأرباح الصافية للمصارف الخاصة بشكل كبير من 63 مليون دولار إلى ملياري دولار بين عامي 1993 و 2018، وهي زيادة بلغت 3000 في المئة.<sup>47</sup>

على نحو مماثل، في بيروت ما بعد الحرب ووسط عملية إعادة الإعمار، تكثّف وجود النخبة الاقتصادية التي نشأت عن قطاع الإنماء العقاري في الساحة السياسية. وأظهرت دراسة أجرتها منصة "غربال"، ونشرتها في عام 2021، مدى حجم الاستثمار العقاري للنخبة اللبنانية عبر إصدار لائحة غير شاملة من أملاك تعود إلى 66 سياسياً لبنانياً، استحوذوا على 1792 ملكية، أي معدل 27 ملكية لكل سياسي.<sup>48</sup> وتبين أن القطاع العقاري هو قطاع الخدمات الأكبر، إذ عكس نحو 13.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط، من عام 2004 إلى عام 2016.<sup>49</sup> فنتوافق الاستثمارات في قطاعي العقارات والإعمار مع الرأسمالية التجارية والمتعلقة بالمضاربة المهيمنة في المنطقة وتعكسها بشكل أشمل، وهي رأسمالية متسمة على حد قول جليبير الأشقر بأهداف ربحية قصيرة المدى.<sup>50</sup> وما يدفع إلى المضاربة على الأراضي هما (1) الحاجة إلى إيواء الاستثمارات في العقارات؛ (2) واقتصاد الخدمات التجارية والسياحية الذي تموله إلى حد كبير إيرادات النفط الإقليمية ورأس المال والمستهلكون على حد سواء من الدول الريفية.

## 2.2. دور الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في تعزيز النظام اللبناني

أدت الدول الإقليمية والغربية أيضاً دوراً هاماً في مسار لبنان الاقتصادي. فساعدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الإقليمية في تقوية موقع مختلف الفصائل البرجوازية في البلد.

ما كان ملحوظاً جداً في هذا الصدد هو الاستثمار المتأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي أكد أكثر فأكثر الرابط الموجود بين الحكومة اللبنانية وأنظمة الخليج الملكية (لا سيما في ظل قيادة الحريري). فبين عامي 2002 و 2007 مثلاً، كان مجلس التعاون الخليجي مصدر حوالى 60 في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان. وانصبّ أكثر من نصف هذا الاستثمار الخليجي في العقارات، والباقي في الخدمات والميدان المصرفي.<sup>51</sup>

45 موكوران عطاالله، ندى وتامو، عمر (2020)، "المصرفيون والسياسيون، عائلة كبيرة" (بالإنكليزية)، كوميرس دي لوفان، <http://bit.ly/3sDUtln>

46 المرجع نفسه.

47 نبيل عبود ودانا عابد ونزار عواد وبشير أيوب (2021)، "صندوق النقد الدولي ولبنان: المضي قدماً في مسار طويل" (بالإنكليزية).

48 تصدّر زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط العصابة بناءً على البيانات المجموعة، مع 505 ملكيات مسجلة باسمه، ومعظمها في الشوف. وحاز نائب طرابلس محمد كباره، التابع لتيار المستقبل، على 221 ملكية، لا سيما في شمال لبنان، وجاء بعده ياسين جابر، وهو نائب تابع لحركة أمل ووزير سابق، مع 186 ملكية منتشرة بين الجنوب وبيروت. حجازي، صلاح وتامو، عمر (2021)، "الإرث العقاري لرجال السياسة في لبنان، بيانات فاضحة" (بالفرنسية)، كوميرس دي لوفان، <https://bit.ly/3uIQcn1>

49 المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (2019)، "التوظيف وتحليل سوق العمل في لبنان" (بالإنكليزية)، ص. 24. <https://bit.ly/3m23hzy>

50 الأشقر، جليبير (2013)، الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية (بالفرنسية)، باريس: سندباد-أكت سود، ص. 102.

51 جمعية مصارف لبنان (2013)، "قطاع المصارف اللبناني، ركيزة الاستقرار في لبنان" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3cNmXm1>

وكنتيجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه، أصبح الرأسماليون الخليجيون أصحاب أسهم أساسيين في أبرز المصارف اللبنانية – بما فيها بنك عودة<sup>52</sup> وبنك لبنان والمهجر<sup>53</sup> وبنك الاعتماد اللبناني.<sup>54</sup> وعكست عائلة الحريري هذا الرابط مع الرأسماليين الخليجيين. علاوة على ذلك، وكما أشار آدم هنية: “كان يمكن اعتبارها مكوناً فرعياً لرأس المال الخليجي”، فيما أضاف أن مصدر عائلة الحريري الأساسي لـ “تراكم [رأس المال] يتركز على امتلاكها لشركة البناء القائمة في السعودية “سعودي أوجيه”، وتحمل العائلة الجنسية السعودية. وبهذا المعنى، يرتبط المسار النيوليبرالي للحكومة اللبنانية – والاختراق الاقتصادي للبلد من الرأسماليين الخليجيين – مباشرةً بالنفوذ السياسي لمجلس التعاون الخليجي<sup>55</sup>.”

مّولت إيران بشكل كبير حزب الله، ما أدى إلى إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالحزب. لكنّ تدفقات النقد الإيراني أدت أيضاً إلى ظهور فصيلة برجوازية شيعية مرتبطة بالحزب عبر رؤوس الأموال والاستثمارات الإيرانية. وازداد أيضاً انخراط أجزاء أخرى من البرجوازية الشيعية، سواء في لبنان أو في الشتات، مع حزب الله بسبب تنامي أهميته كجهة فاعلة سياسية واقتصادية داخل البلد.<sup>56</sup>

أدت الجهات الفاعلة الدولية، سواء من الدول أو المؤسسات النقدية الدولية، دوراً ملحوظاً أيضاً في تعزيز النخبة الحاكمة والنظام النيوليبرالي في لبنان. في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وفيما كانت سياسات رئيس الوزراء الحريري تفضّل في إعادة إحياء الاقتصاد وتقليص الدين العام المتنامي باستمرار، أصبحت الحاجة إلى المزيد من الدعم الخارجي مهمة أكثر فأكثر.

كانت فرنسا جهة فاعلة أساسية في هذه العملية. فنُظّم “مؤتمر باريس 1” في 23 فبراير 2001، بدعم من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وفي هذا الاجتماع، تم توفير 500 مليون يورو للبنان استناداً إلى تعهدات من الحكومة اللبنانية بتحفيز الاقتصاد من خلال تحرير التجارة وتسهيلها، عبر الإنفاق العام وعمليات الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديث النظام الضريبي.<sup>57</sup>

دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك حينئذٍ إلى اجتماع إضافي في باريس في نوفمبر 2002. وتحضيراً لهذا المؤتمر، طرحت الحكومة اللبنانية ميزانية لعام 2003 تضمنت تدابير إضافية لتخفيض الإنفاق وتعزيز الإيرادات، بما في ذلك فرض ضرائب ورسوم جديدة. وشملت التدابير التي جرى تصورها في الوثيقة المقدمة إلى “مؤتمر باريس 2” خطأً من أجل الخصخصة التامة لقطاعي نظام الخليوي والطاقة، وتحويل قطاعي نظام الهاتف الأرضي والكهرباء إلى هيئتين تجاريتين. وفي هذا المؤتمر، وفرت البلدان والمؤسسات المانحة رزمة كاملة من المساعدات المالية والإئتمانية قيمتها 4.4 مليارات دولار. وأعطى صندوق النقد الدولي أيضاً دوراً هاماً في الإشراف على المساعدات المالية وتنفيذ التدابير النيوليبرالية في البلاد. وفي عامي 2004 و 2005، اتُفق على خصخصة قطاع المياه والموانئ والمطارات عبر ترتيبات لمنح الامتيازات.

52 يملك مستثمرو الخليج 23.72 في المئة من بنك عودة. ويشمل هؤلاء المستثمرون عائلة الحميضي من الكويت (4.42 في المئة) وعائلة الصباح من الكويت (3.21 في المئة)، والشيخ ذياب بن زايد آل نهيان من الإمارات (7.96 في المئة)، وعبد الله ابراهيم الحبيب من المملكة العربية السعودية (5.76 في المئة)، ومحمد بن ضحيان بن عبد العزيز الضحيان من المملكة العربية السعودية (2.37 في المئة).

53 يملك السعودي اللبناني غسان شاكرا، وهو ابن أحد مؤسسي المصرف، 4.83 في المئة من أسهم بنك لبنان والمهجر عبر شاكرا هولدنغ، وكانت زوجته ندى العويني (ابنة رئيس الوزراء السابق وأحد مؤسسي المصرف حسين العويني) تملك 5 في المئة حتى عام 2014. وكان حسين العويني هو السعودي اللبناني الأول الذي أصبح رئيس وزراء لبنان في عام 1951 وبين عامي 1964 و 1965. كما كان وكيلاً تجارياً للملكيين السعوديين بين عامي 1923 و 1947. واستمر في تأدية هذا الدور حتى عندما أصبح رئيساً للوزراء.

54 تنقسم ملكية بنك الاعتماد اللبناني بين المجموعة المالية هيرميس القابضة، وهي شركة مصرية يملك معظم أسهمها شخص من الإمارات، وشركة سي أي إتش بحرين القابضة التي يملكها المستثمر السعودي خالد بن محفوظ.

55 هنية، آدم (2011)، الرأسمالية والطبقية في دول الخليج العربية (بالإنكليزية)، نيويورك: بالجريف ماكميلان، ص. 160.

56 الاطلاع على ضاهر، جوزيف (2016)، حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني (بالإنكليزية)، لندن: منشورات بلوتو.

57 شري، حسن (2014)، “لبنان ما بعد الحرب وتأثير المؤسسات المالية الدولية: “جمهورية تجارية” (بالإنكليزية)، مركز معارف المجتمع المدني، منظمة دعم لبنان، <https://bit.ly/3g9OIXp>

ولكن تعطلت هذه الخطط بعد اغتيال رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، الذي تلتته الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006. وتزعزع الاستقرار السياسي أكثر فأكثر بعد استقالة وزيرَي حزب الله وحلفائهما من الحكومة في نوفمبر 2006.<sup>58</sup>

في "مؤتمر باريس 3" لتقديم المساعدة للبنان في 25 يناير 2007، تعهد المجتمع الدولي بمنح 7.6 مليارات دولار كمساعدة مالية على شكل قروض وهبات للحكومة اللبنانية. واقتربت أكثرية هذه القروض، لا سيما تلك التي منحتها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشروط صارمة وكانت مبنية على تنفيذ الإصلاحات النيوليبرالية التي أعلن عنها رئيس الوزراء السنيورة قبل بضعة أسابيع. إلا أن عددًا من عمليات الخصخصة أُرجئ بسبب الصراع السياسي الداخلي.

عُقد ما يشبه "مؤتمر باريس 4" في 6 أبريل 2018 في باريس تحت عنوان: "المؤتمر الاقتصادي للتنمية، من خلال الإصلاحات ومع الشركات"، المعروف باسم مؤتمر "سيدر" الذي دعمته فرنسا مجددًا.<sup>59</sup> وتعهد هذا المؤتمر بمنح أكثر من 11 مليار دولار كقروض وهبات للبنان. ومقابل هذه الأموال، تَعَيَّن على الحكومة اللبنانية الالتزام بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخفض مستويات الدين، واعتماد تدابير التقشف. والتزمت الحكومة مثلًا بتقليص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المئة في السنوات الخمس القادمة.

بالإجمال، شاركت في مؤتمر "سيدر" 37 دولة و 14 منظمة دولية وإقليمية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها)، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص (مثل شركتي جنرال إلكتريك وسي أم آيه – سي جي أم وغيرهما). وشملت أكبر الجهات المانحة البنك الدولي، الذي تعهد بمنح 4 مليارات دولار كقروض في السنوات الخمس القادمة، والسعودية التي جددت تسهيلات ائتمانية قدرها مليار دولار لم يتم إنفاقها. ومنح الاتحاد الأوروبي من جهته قروضًا عبر مؤسسته الماليتين: فأعطى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مبلغ 1.1 مليار يورو على مدى ست سنوات، وأعطى بنك الاستثمار الأوروبي مبلغ 800 مليون يورو كقروض على مدى خمس سنوات. وأعلن الاتحاد الأوروبي أيضًا عن هبة إضافية قيمتها 150 مليون يورو على مدى ثلاث سنوات.<sup>60</sup>

لم تُبدل الأزمة الاقتصادية في أكتوبر 2019 الاتجاه الاقتصادي في لبنان، بل حصل العكس تمامًا. ومع توقع تنظيم الانتخابات في عام 2022، أعلن رئيس الوزراء ميقاتي في الواقع أن إحدى مهام حكومته الأساسية ستكون "تنفيذ المبادرة الفرنسية"، التي كانت قد اقترحت (في سبتمبر 2020) مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مقابل المساعدة الدولية. وهذه "المبادرة الفرنسية" قائمة على مؤتمر "سيدر" الباريسي المنعقد في أبريل 2018 والمذكور أعلاه.

58 في 11 نوفمبر 2006، استقال وزيران تابعان لحزب الله، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين (اثنان من حركة أمل وواحد مستقل) من حكومة السنيورة، احتجاجًا على ما وصفه حزب الله بغياب "تقاسم السلطة". فطالب حزب الله بحكومة وحدة وطنية حيث يحصل مع حلفائه على ثلث زائد واحد كحد أدنى من إجمالي المقاعد الحكومية. ويتيح له ذلك بنقض أي قرارات هامة، مثل الميزانية القادمة أو المحكمة الدولية المعنية باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، التي اعترض عليها.

59 شكل مؤتمر "سيدر" جزءًا من دورة تألفت من ثلاثة مؤتمرات تقرر عقدها في خلال اجتماع مجموعة الدعم الدولي للبنان. وكان المؤتمر الأول "روما 2" مكرسًا لتقوية الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. أما مؤتمر بروكسل، الذي عُقد في نهاية أبريل 2018، فركز على اللاجئين السوريين في الأراضي اللبنانية.

60 جون أيريش ومارين بينتبييه (2021)، "لبنان يربح تعهدات تفوق 11 مليار دولار في باريس" (بالإنكليزية)، روينرز،

<https://reut.rs/3Dqn0in>

بدأت عملية الإصلاح النيوليبرالي في لبنان في أوائل التسعينيات بعد انتهاء الحرب الأهلية، وتم تسريعها في عهد رفيق الحريري، واتبعتها بانتظام كافة الحكومات اللبنانية اللاحقة. وهدفت هذه السياسات إلى جذب التدفقات المالية من الخارج، مع التركيز على إعادة الإعمار الحضري كمحور قطاعي أساسي للنمو الاقتصادي.

استُخدمت نتائج الحرب الأهلية لتعميق الإصلاحات النيوليبرالية في البلد. وهو مسار أيده كل من الجهات الفاعلة السياسية الأساسية في لبنان، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (عبر تنسيقه في مؤتمرات المساعدة المتعاقبة في باريس)، والمستثمرون الإقليميون (لا سيما دول الخليج)، والجهات الفاعلة الدولية (فرنسا). وكان التوافق بين هذه الجهات قائمًا على الحاجة إلى حماية مصالحها السياسية والاقتصادية وتعزيزها.

عززت هذه السياسات عدم المساواة المكانية والاجتماعية في لبنان، وهي مرتبطة بشكل وثيق بطبيعة الاقتصاد السياسي في البلاد التي أخذت منحىً ماليًا حادًا، وبتهميش قطاعات هامة مثل الزراعة والصناعة. وأكثر من استفاد من هذه السياسات هي النخب الاقتصادية والسياسية للجماعات الطائفية، عبر مختلف خطط الخصخصة وعقود الدولة الموزعة على أساس المحسوبية.

لم يؤدّ اندلاع الأزمة المالية في أكتوبر 2019 سوى إلى تعزيز القيود الاقتصادية في لبنان. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير أعدّه المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية إلى "هبوط حاد وخطير" في الإنتاج الزراعي من عام 2019 إلى عام 2020. ووجد المركز أن قيمة الإنتاج الزراعي لمحاصيل الفاكهة والخضار كانت 736.9 مليون دولار في عام 2020، مقارنةً بـ 1.1 مليار دولار في عام 2019، أي هبطت بنسبة 33 في المئة. وبالنسبة إلى بداية عام 2022، توقعت بعض الجمعيات الخاصة بالمزارعين انكماشًا جديدًا في القطاع.<sup>61</sup> وسيزيد ذلك أكثر فأكثر اعتماد البلاد على المنتجات الغذائية المستوردة.<sup>62</sup>

كانت أيضًا العواقب الاجتماعية والصحية لكل ذلك مهولة، لا سيما في بلد لا يغطي 55 في المئة من سكانه أي شكل من أشكال التأمين الصحي. وشهدت نسبة الأسر اللبنانية المحرومة من الرعاية الصحية طفرة وصلت إلى 33 في المئة بعد أن كانت 9 في المئة في عام 2019، فيما ازدادت نسبة العائلات العاجزة عن الحصول على الأدوية إلى 52 في المئة. وتفتقر معظم المستشفيات إلى الأدوية وتعمل بقدرة لا تتجاوز 50 في المئة بسبب نقص موارد الطاقة فيها؛ ولقد برزت أزمات شح في النفط. وبالإضافة إلى ذلك، سبق أن غادر ما يقارب 40 في المئة من الأطباء المؤهلين و 30 في المئة من الممرضات البلد بشكل دائم أو مؤقت منذ نهاية عام 2019. ونتج ذلك عن التدهور المستمر في ظروف العيش والعمل.<sup>63</sup>

يمكن استخلاص دروس قد تتعلمها ليبيا من تجربة لبنان ما بعد الحرب. فتعاني ليبيا أيضًا من هيمنة زائدة لقطاع اقتصادي واحد (هو قطاع النفط)،<sup>64</sup> تمامًا مثل لبنان على صعيد قطاع الخدمات، فيما تعتمد بشكل مماثل على استيراد المنتجات الضرورية. ويستمر البلد في المعاناة من عدم التكافؤ في توزيع الإيرادات النفطية حسب مختلف المناطق، فيما لا تزال مستويات عدم المساواة الاجتماعية ومستويات الفقر ملحوظة.<sup>65</sup> وتستخدم مؤسسات الدولة ومواردها

61 لوريان توداي (2021)، "رئيس جمعية المزارعين: الزراعة قد تنخفض بنسبة 70 في المئة في الموسم المقبل" (بالإنكليزية)، <https://bit.ly/3Ghlsbf>

62 لبنان هو بلد مستورد للغذاء على أساس صافٍ. بالفعل، شكلت الأغذية حوالي 20 في المئة من إجمالي واردات البلد في عام 2020، حسب البنك الدولي، وغطت مجموعة واسعة تراوحت من القمح إلى الأرز والسكر والفاكهة والخضار والمواشي.

63 لوريون لوجور (2021)، "تأسف منظمة الصحة العالمية على مغادرة حوالي 40 في المئة من الأطباء و 30 في المئة في الطاقم التمريضي للبنان" (بالفرنسية)، <https://bit.ly/3pOcyT4>

64 يُعتمد على النفط والغاز في تحقيق أكثر من 60 في المئة من الناتج الاقتصادي الكلي وأكثر من 90 في المئة من كلا إيرادات المالية العامة والصادرات السلعية. البنك الدولي (2021)، المرصد الاقتصادي الليبي، <https://bit.ly/3Gni0s9>

65 كان نحو 1.3 مليون شخص (17.6 في المئة من إجمالي السكان) بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في عام 2020. البنك الدولي (2021)، المرصد الاقتصادي الليبي.



لتعزيز سلطة النخب السياسية. وأخيرًا، يبقى المشهد السياسي الليبي منقسمًا على صعيد المناطق، وأيضًا بطرق أخرى من دون شك. وكما ذكر أعلاه، ليست السياسات الاقتصادية "تدابير حيادية وتقنية"، بل تعكس بالأحرى هيمنة نخب سياسية معيّنة واتجاهها الاقتصادي. لذلك، لا بد من تحليل النتائج الاقتصادية انطلاقًا من هذا المنظور.

يجب أن تفتقر الحاجة إلى الاستقرار السياسي والانتقال إلى إطار ديمقراطي بخطة تطوير وإنعاش اقتصادي في البلاد. ويجب أن تحاول هذه الخطة تنويع الاقتصاد، لا سيما من خلال تقوية قطاعي الصناعة والزراعة اللذين قد يشكلان عنصرين أساسيين في تحقيق استقرار الاقتصاد واستقرار البلد على الصعيد الأوسع نطاقًا.<sup>66</sup> فهي ستعزز الإنتاج المحلي، وتخفّض الأسعار بشكل عام، وتُنشئ فرص العمل، فيما تقلّص الجانب الريعي من الاقتصاد الليبي. وقد يؤدي غياب هذه التدابير إلى عواقب سلبية تشبه بشكل من الأشكال أزمة لبنان.

في الختام، لا يجوز السماح للاقتصاد السياسي الليبي ما بعد الحرب بأن يصبح مصدرًا جديدًا للنزاع. فبدلًا من تعميق عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية السابقة، يتوجب على البلد معالجتها.

---

66 على سبيل المثال، يمكن أن توفر مصارف الدولة قروضًا بشروط ميسرة للمزارعين والصناعيين (تحديدًا للشركات الصغيرة والمتوسطة)، أو يمكن أن تسعى الدولة الليبية إلى إقامة شراكة مع الجهات الفاعلة الدولية (سواء من الدول أو من غير الدول) من أجل الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة للألات والمعدات بهدف التمكن من تحديث تقنيات عمليات الإنتاج.

- Abdo, Nabil; Abed, Dana; Aouad, Nizar and Ayoub, Bachir (2021), "The IMF and Lebanon: The Long Road Ahead", OXFAM: <https://bit.ly/3EdR7L8>
- Daher, Joseph (2016), *Hezbollah: The Political Economy of Lebanon's Party of God*, London: Pluto Press.
- Dubar, Claude and Nasr, Salim (1976) *Les classes sociales*, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.
- Gaspard, Fouad (2004) *A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-Faire*, Leiden: Brill.
- Kostanian, Albert (2021), "Privatization of Lebanon's Public Assets, No Miracle Solution to the Crisis", Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, <https://bit.ly/3DKajza>
- Makdissi, Samir (2004), *Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development*, London: I.B Tauris.
- Nasr, Salim (1978), "Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese capitalism", MERIP Reports, No. 73.
- Sherry, Hassan (2014), "Post-War Lebanon and the Influence of International Financial Institutions: A "Merchant Republic", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, <https://bit.ly/3g9OIXp>
- Tamam Mango (2004), "Solidere: The Battle for Beirut's Central District", Massachusetts Institute of Technology. Dept. of Urban Studies and Planning, <https://bit.ly/3INy8tJ>
- Traboulsi, Fawwaz (2014), "Social Classes and Political Power in Lebanon", Heinrich Boll Stiftung, <https://bit.ly/3CTA27D>
- Traboulsi, Fawaz (2007), *A History of Modern Lebanon*, London: Pluto Press.
- UNESCWA (2021), "Multidimensional poverty in Lebanon (2019-2021): Painful reality and uncertain prospects", <https://bit.ly/3nAPukE>
- World Bank (2021), "Lebanon Sinking into One of the Most Severe Global Crises Episodes, amidst Deliberate Inaction", 1 June, <https://bit.ly/3nQbmJi>

تقرير مشروع بحثي  
يناير 2021  
2022/03

doi:10.2870/65885  
ISBN:978-92-9466-180-7  
QM-01-22-031-AR-N



Publications Office  
of the European Union

